الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية الشريعة و الاقتصاد

مداخلة بعنوان:

انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

ضمن المحور الثاني:**التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري**

مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد و الإدارة حول:

أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري

قراءة في التطورات في أسواق الطاقة

يوم:14 ماي 2015

من إعداد الأستاذة :مريم شطيبي محمود

الملخص

في ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار البترول في أسواق النفط العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري، ،الناتج الداخلي الخام، الميزانية العامة للدولة) في الجزائر منذ جوان 2014م والتي أثبتت بأن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي أن هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

Résumé

Au milieu des préoccupations croissantes au sujet de l'évolution des prix du pétrole et son impact sur l'économie algérienne afin que cette recherche vise à découvrir l'impact de la variation du prix du pétrole sur certains indicateurs économiques (balance commerciale, le produit intérieur brut (PIB),le budget de l'Etat) en Algérie à partir du juin 2014.et chercheur a conclu que les variables économiques liées en grande partie au prix malade hausse du pétrole ou de refuser toute corrélation directe, signifient qu'il s'agit d'un impact négatif des chocs d'huile sur la stabilité économique en Algérie.

مقدمة

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء و إرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة و أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة،حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 97% في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

وقد تميز القرن الواحد و العشرين بكونه عصر البترول حيث احتل النفط مكانة عالمية مرموقة ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة،بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية وفي كل المجالات،كما أصبحت الصناعة البترولية من أبرز و أهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد العالمي وحقيقة ذلك تظهر من خلال توسع و تضاعف معدلات إنتاجه و استهلاكه،فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة للفحم... الخ،بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة، وارتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول.

إلا أنه منذ جوان 2014 بدأت أسعار البترول في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 50%حيث طرح هذا التراجع المحسوس لأسعار النفط عدّة تخوّفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات و ترتبط مداخيلها بعائدات البترول الذي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية،مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد ما يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية قد تستمر لسنوات.

فما هي الآثار التي خلفها الانخفاض و التراجع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل نقترح الفرضيات التالية:

1- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

2- يعتمد الاقتصاد الوطني على الإيرادات التي يجنيها من قطاع النفط،وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب أو السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أولا: مميزات و اتجاهات أسواق النفط العالمية

تتميز أسواق النفط عن غيرها من أسواق المواد الأولية بخصائص لا تتوفر في نظيرتها من الأسواق مما يجعلها عرضة للتقلبات و إحداث الأزمات.

1- الخصائص الأساسية لأسواق النفط

إن أسعار النفط تشبه جميع أسعار السلع و الخدمات في أنها تحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع المعروضة ومع ذلك فهناك بعض الخصائص المميزة لصناعة النفط التي تجعل أسواق النفط مختلفة عن أسواق السلع و الخدمات،والذي يظهر جليا من خلال تعرض أسعار النفط لنوبات متكررة،فمن ناحية لا يوجد بديل آخر جاهز للنفط في المدى القصير خاصة في قطاع النقل،ونتيجة لذلك فإن الطلب على النفط سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره[1] سواء كان ذلك عند زيادة السعر فإن الكميات المطلوبة لا تتقلص أو تنكمش أو في حالة انخفاض السعر فإن الكميات لا تتوسع أو تزداد بصورة أكبر مما هي عليه لتغير السعر[2].

ومن ناحية أخرى فإنه و لتطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق النفط يتطلب الأمر فترات طويلة مما يعني أن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات،ونتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب و العرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير من أجل الوصول إلى حالة التوازن،بمعنى أن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى ولو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق [3].

بالإضافة إلى خاصية عدم مرونة الطلب و العرض،تتميز الأسواق النفطية بعدة حواجز لاستثمارات جديدة، بمعنى أن وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن الطلب و الأسعار في المستقبل سيؤدي إلى حتمية عدم استقرار السوق بشكل عام وإحداث الأزمات.

2- مفهوم الأزمات السعرية في صناعة النفط

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول،حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما

في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق،كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية و العوامل الجيوسياسية [4].

3-اتجاهات أسواق النفط العالمية

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014م وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي [5]:

أ- الأزمة النفطية عام 1973م: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية،حيث في سنة 1973م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

ب- الأزمة النفطية عام 1979م: ارتفعت أسعار البترول ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية – الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

ج- الأزمة النفطية عام 1986م: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل،و باقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

د- الأزمة النفطية عام 1998م: في نهاية التسعينات و بالضبط سنة 1998م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض و الطلب،فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

هـ- الأزمة النفطية عام 2004م: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل،إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل(وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م)،وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

و– الأزمة النفطية عام 2008م: سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004م بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008م،لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009م،ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

ي– الأزمة النفطية عام 2014م: عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و تضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد،وإلى توازنات إقليمية و جيوسياسية.

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50 بالمائة منذ جوان الفارط شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد،أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر.

ثانيا:الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري،فقدخلف انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر و يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

1–الميزان التجاري

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014م فائضا تجاريا قدره نحو5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18%،حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014م نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013م،أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار

مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره 4.55%حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت 112 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014م مقابل 116 بالمائة خلال نفس الفترة من سنة 2013م،وحافظت المحروقات على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته 95.83% من الصادرات بقيمة قدرها 47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة [6].

2- ميزان المدفوعات

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات و المتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير،إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة.

فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014م قدر بـ 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر بـ 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق،ونتيجة لذلك تقلّصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193مليار دولار في نهاية جوان 2014م بعد أن بلغ في نهاية 2013م حوالي 194 مليار دولار[7] قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول [8].

و تشير التوقعات إلى استمرار تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 172.6 مليار دولار بنهاية عام 2015م ما يعادل 28 شهرا من الوردات السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014م التي كانت تعادل 40 شهرا من الواردات [9].

3- الناتج الداخلي الخام

إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام،والذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015م مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014م على أساس نمو سنوي في حدود 4% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز 3.9% عام 2015م مقارنة مع 4.5% لعام 2014م نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد [10].

4- صندوق ضبط الموارد

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر،و لمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و المصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها و قواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "**صندوق ضبط الموارد**".

أ-تعريف صندوق ضبط الموارد:هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000م قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000،والذي ينص على ما يلي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق،أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية [11].بالإضافة إلى أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب [12].

و إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003م التي نصت على تعديل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000م بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية[13].

و يمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية رئيسية تستخدمهاالسلطات العمومية كآلية تثبيت وضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة حيث يلعب دور كبير في سد عجز الميزانية العامة نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية،حيث أثبت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة،و أثبت أيضا فعاليته في تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية [14].

ب- آلية عمل صندوق ضبط الموارد: من الناحية العملية،فإن الدولة الجزائرية قامت بفتح حساب خاص ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية [15] يودع فيه فائض قيمة ما تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة وخاصة فائض الجباية البترولية،وتقوم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي يقدر بـ37 دولار.

بينما سعر التوازن للميزانية يقدر بـ 100 دولار وهو السعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها التي تشمل ميزانية التسيير والتجهيز،هذه الميزانية التي تعرف ارتفاعا مستمرا وتشكل أعباء على ميزانية الدولة التي عجزت خلال السنوات الماضية عن إيجاد بدائل تسمح لها بتنويع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات،وهو ما يدفعها إلى اللجوء مرارا إلى درء العجز في الميزانية بفضل الإيرادات الإجمالية للمحروقات والفوائض التي تودعها في صندوق ضبط الموارد [16].

ج- تأثير انخفاض أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد: عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد،مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة،وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون المالية 2014 أي ما يعادل 89.4 مليار دولار،بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار،وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط،ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة إلى أكثر من 46 مليار دولار برسم توقعات قانون مالية 2015،وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد[17].

فنظرا لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014م مقابل 63 مليار دولار سنة 2013م و 70 مليار دولار سنة 2012م أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 15% ما بين 2012م

و 2014م،يفقد بذلك صندوق ضبط الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليارات دولار أي ما يعادل 757.10 دينار جزائري[18] وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته،خاصة و أنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود 3 إلى 4 مليار دولار مقابل 10 مليار دولار في السابق في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات ويسجل ميزان المدفوعات عجزا هذه السنة،وإذا استمر سعر البترول في التراجع فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية [19].

ثالثا:الآثار الاجتماعية

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي.

1- تقلص فرص التشغيل و برامج التنمية

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط و تراجع العوائد منذ جوان 2014م هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015م [20]،وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا و لا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي و اجتماعي مثل ورش الترامواي و النقل الحديدي و الطريق السيار [21].

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015 _ 2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية... تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات [22].

2- انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3 إلى 5 ٪ خلال عام 2015م مقارنة بسنة 2014م خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعا يصل لنحو 10 ٪ خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة

2015م[23] إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير [24].

ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين،ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا،أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع و الخدمات [25].

3- تهديد السلم الاجتماعي

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر،حيث إن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية و توفير مناصب الشغل للبطالين،حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدّة مستقبلا بسبب تقلّص فرص التشغيل وبرامج التنمية [26].

كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي [27].

4- تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة،فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرّة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو.

فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل (80) ثمانين مليون دولار،وسينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية.

ويستثنى من القرار المساعدات المتعلقة ببرامج التدريب العسكري والأمني ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة،وهي المساعدات التي تمنحها الجزائر سنويا لنحو 14 دولة إفريقية،وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا [28].

خاتمة

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها،إلاّ أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد،مماجعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث سنة 1986م حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك اختلالات هيكلية بارزة فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي التابع للنفط مما تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية،فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الطاقة حيث يمكن استنتاج ما يلي:

– إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014م التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري و ميزان المدفوعات والميزانية العامة.

– هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة جسدتها التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار النفط على الكثير من المؤشرات الاقتصادية.

– إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات،فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

قائمة المراجع

(1) According to World Energy Outlook, the share of transport in world oil demand has been 52% in 2006. The comparative figure for the US is 66%. International Energy Agency (2008c), 'World Energy Outlook 2008', OECD/IEA: Paris, p. 99.

(2) محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1983م، ص 171.

(3) Lafargue, François « Rivalité énergétique mondiale ». Études, déc. 2008, t. 409, n° 4100, p. 85

(**4**) داود سعد الله،**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000–2010)**،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر 3،الجزائر،2012/2011 ،ص 40.

(5) السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري (1970–2009)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2013/2012 ،ص 27 – 68.

(6) الموقع الإلكتروني: http://www.akhbarelyoum.dz ،بتاريخ: 2015/02/01.

(7) نفس الموقع الإلكتروني.

(8) الموقع الإلكتروني: .http://www.echoroukonline.com ،بتاريخ: 2015/02/01.

(9) الموقع الإلكتروني: .http://www.el-hourria.com ،بتاريخ: 2015/02/02.

(10) نفس الموقع الإلكتروني.

(11) **الجريدة الرسمية**، عدد37 ،الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

(12) **الجريدة الرسمية**،عدد 83،الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2002 المتضمنة قانون المالية لسنة 2002م.

(13) **الجريدة الرسمية**،عدد 38،الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003 المتضمنة قانون المالية لسنة 2004م.

(14) بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر،**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،العدد الأول،بدون سنة نشر،ص 11.

(15) بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر،**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،العدد الأول،بدون سنة نشر،ص 05.

(16) الموقع الإلكتروني: .http://www.elkhabar.com ،بتاريخ: 2015/02/03.

(17) نفس الموقع الإلكتروني.

(18) الموقع الإلكتروني: http://www.elbilad.net. ،بتاريخ: 2015/02/05.

(19) الموقع الإلكتروني: http://www.elkhabar.com. ،بتاريخ: 2015/02/03.

(20) الموقع الإلكتروني: http://www.france24.com. ،بتاريخ: 2015/02/07.

(21) الموقع الإلكتروني: http://www.echoroukonline.com. ،بتاريخ: 2015/02/01.

(22) نفس الموقع الإلكتروني.

(23) نفس الموقع الإلكتروني.

(24) الموقع الإلكتروني: http://twainban.blogspot.com. ،بتاريخ: 2015/02/08.

(25) الموقع الإلكتروني: http://www.echoroukonline.com. ،بتاريخ: 2015/02/01.

(26) الموقع الإلكتروني: http://www.d16.net. ،بتاريخ: 2015/02/05.

(27) الموقع الإلكتروني: http://twainban.blogspot.com. ،بتاريخ: 2015/02/08.

(28) الموقع الإلكتروني: http://www.i2arabic.com. ،بتاريخ: 2015/02/06.